

## التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية

إعداد:

أ.د/ عبد الملك منصور حسن المصعبي

رئيس مؤسسة المنصور الثقافية للحوار بين الحضارات

السفير المندوب الدائم للجمهورية اليمنية

لدى جامعة الدول العربية

## التنمية الاقتصادية: المفهوم والمنهج

### المفهوم:-

إن لفظ التنمية اشتقاق لغوي من مادة نما نمواً، ونما أو أنمى تنمية وإنماء... وهي تعني لغوياً الزيادة، ولا يبدو أن هنالك خلافاً حول الاشتقاق أو المعنى اللغوي لكلمة التنمية. أما التنمية كمصطلح فلها تعريفات إصطلاحية عديدة، ومع إن هذه التعددية جعلت من المتعذر الادعاء بأن هنالك إجماعاً على تعريف معين لمصطلح التنمية إلا أنه يمكن القول إن جوهر المعنى الإصطلاحي لكلمة التنمية يظل في الغالب متضمناً بصورة مباشرة أو ضمناً معناها يظل في الغالب متضمناً بصورة مباشرة أو ضمناً معناها اللغوي أي الزيادة ، وماكان هناك من إختلاف في التعريفات الإصلاحية للتنمية فمرجعه في الغالب هو الإختلاف في منهج التنمية ( المنظور الأيدلوجي للتنمية )، أو في موضوعها أي مجالها شمولاً وإختصاراً .

والتعريفات التالية لمصطلح التنمية يلقي مزيداً من الضوء:

" التنمية تعني النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وأن هذه الجهود المنظمة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التخطيط"<sup>1</sup>

" التنمية هي: " إستخدام جهات التغذية وسائل وأساليب مناسبة لإدخال أغذية مناسبة لجوانب موضوع التنمية المختلفة لأجل زيادته نفعيها كماً ونوعاً لتحقيق أهداف المجتمع النهائية"<sup>2</sup>

" إن التنمية الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهافة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية مضطردة في

---

<sup>1</sup> المرأة والتنمية ج1، ص307  
<sup>2</sup> دور المنهج الإسلامي في التنمية البشرية ص/24 د. جمال محمد أحمد عبده

الناتج الإجمالي، ورفع مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"<sup>1</sup>.

وتشير بعض الدراسات إلى أهمية التمييز ما بين التنمية وغيرها من العبارات أو المصطلحات المقاربة لها مثل النمو والتحديث، فالنمو يحدث بصورة تلقائية وتدرجية وببطء، أما التنمية فتشير إلى تدخل الإنسان في إحداث النمو والتغيير، وفي المجال الاقتصادي يميز البعض ما بين التنمية والنمو باعتبار " أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضاً على التغيرات في هيكله القطاعي "

وكما تجمع مختلف التوجهات والإيديولوجيات المتناقضة على التنمية كهدف فإنها كلها تجمع أيضاً على أهمية التخطيط لتحقيق الهدف التنموي، بيد أنها تختلف فيما بينها في تحديد نوع التخطيط المناسب لتحقيق التنمية، والتخطيط " عبارة عن التحديد المسبق لما يجب أن نفعله خلال مدة معينة في المستقبل، وكيف نقوم به، ومن الذي سيقوم به "<sup>2</sup>.  
وتمر عملية التخطيط بمراحل يمكن تحديدها كما يلي:

1- دراسة البيئة ( الطبيعة والاجتماعية) لتوفير المعلومات الأساسية المطلوبة

### للتخطيط

2- تحديد أهداف الخطة

3- إعداد الخطة

4- وضع الخطة موضع التنفيذ

5- تقييم الخطة من خلال التنفيذ

منهج التنمية:- نعني بمنهج التنمية التصور العام الذي يحدد المدخل المناسب لإحداث التنمية، ويحدد المسار العام لها، وأهدافها النهائية، ويمثل المنهج بالنسبة للخطة الإطار العام الذي تصاغ على ضوءه الخطة.

<sup>1</sup> مصادر تمويل التنمية في الجمهورية العربية اليمنية د. عبدالله بركات ص 23 نقلاً عن د. بطانيوس حبيب: التنمية الاقتصادية ص 158.  
<sup>2</sup> مبادئ إدارة الأعمال د. العربي ص 215

ويهيمن على عالم اليوم منهجان للتنمية الاقتصادية:

أ- **المنهج الرأسمالي**:- ومدخله للتنمية الاقتصادية هو توفير الحرية الاقتصادية التي من شأنها- في الظروف الملائمة طبيعياً وبشرياً - أن توجد بطريقة سلمية طبقة أو فئة رأسمالية تقود عملية التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق أكبر قدر من النمو، وذلك بغض النظر عن كيفية توزيع ناتج النمو، ووفقاً لرؤية المنهج الرأسمالي فإن التنمية في البلاد المتخلفة إقتصادياً يمكن أن تتم على نفس المنهج الذي تمت به في البلاد الرأسمالية، ويقترح دعاة هذا المنهج لهذا الغرض خطوات أساسية ثلاث:

1- الاستعانة برأس مال تكنولوجيا الدول المتقدمة.

2- تشجيع فارق الدخل باعتباره المصدر الأساسي للادخار المحلي الذي لا بد منه لاستمرار التنمية.

3- رعاية الطبقة الرأسمالية التي تقود عملية التنمية.

ب- **المنهج الماركسي**:- ومدخله للتنمية الاقتصادية هو إحداث ثورة تغير علاقات الانتاج القائمة، بحيث يقضي هذا التغيير على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ويعيد توزيع ناتج النمو وفقاً للحاجة والإنتاج، وبما يحقق مصلحة الطبقة العاملة التي عليها أن تقود حركة التنمية، ويؤكد دعاة هذا المنهج أنه لغرض إحداث تنمية في المجتمعات المتخلفة لا بد من:

1- تأمين وسائل الإنتاج

2- التخطيط المركزي الملزم للاقتصاد

3- منع فارق الدخل، والحيلولة دون تكون طبقي رأسمالية

4- تقييد العلاقة بالاقتصاد الرأسمالي

وفي الوقت الذي يبدو فيه المنهج الرأسمالي أكثر تسامحاً مع القيم الثقافية للمجتمع النامي، فإن المنهج الماركسي يشدد على أهمية القضاء ولو بالقوة على القيم الثقافية التي يعتقد أنها تعوق التنمية في المجتمعات النامية.

وقد استطاع المنهج الرأسمالي أن ينجح في تحقيق نمو اقتصادي هائل مكنه من السيطرة على الاقتصاد العالمي، كما استطاع المنهج الماركسي أن يحقق نمواً اقتصادياً ملحوظاً جعل الكتلة الشرقية تأتي في المرتبة الثانية بعد الكتلة الرأسمالية من حيث المقدرة الاقتصادية.

وأياً كان القدر من النجاح الذي حققه هذان المنهجان في إحداث نمو اقتصادي، فإن كلاهما يواجه إنتقادات أكدت تجارب السنوات الماضية صدق بعضها، ومن بين هذه الانتقادات يمكن أن تشير إلى:

1- أن هيئة المنهجين الرأسمالي والماركسي على الاقتصاد العالمي تجعلهما مسئولين عن المشكلات والمآسي التي افرزها ويعاني منها الاقتصاد العالمي، ولا جدال أن مسئولية المنهج الرأسمالي عن هذه المآسي أكبر من مسئولية المنهج الماركسي، غير أن ذلك لا يعود إلى اختلاف طبيعة المنهجين بقدر ما يعود إلى أن الاقتصاد الرأسمالي أكثر قوة من الاقتصاد الماركسي، فمن طبيعة المنهجين تكريس النزعة المادية.. وهذه النزعة هي المصدر الأساسي للنزعة اللا إنسانية التي تحكم توجيهات الاقتصاد العالمي، ويمكن أن نلاحظ أثر هذه النزعة في سلوكيات الدول الرأسمالية والماركسية على مستوى علاقاتها الاقتصادية بالدول النامية، حيث نجد أن كلتا الكتلتين تمارسان تبادلاً تجارياً مجحفاً في حق الدول النامية، إذ أنهما لا تدفعان الأسعار العادلة لقاء المواد الخام التي تقومان باستيرادها من الدول النامية، كما أن كلتا الكتلتين ترهقان كاهل الدول النامية بما تفرضانه من فوائد على قروضهما.

2- بينما المنهج الماركسي للتنمية الاقتصادية يقلل من الدافعية الانتاجية لدى الفرد ويتعذر عليه أن يحقق نجاحاً تنموياً في ظل نظام لا يحفظ للإنسان كرامته وحرية وحقوقه الأساسية، فإن المنهج الرأسمالي من طبيعته تكريس تراكم ناتج النمو الذي يحقق لدى فئة قليلة، وهذه الطبيعة تلازم المنهج الرأسمالي ليس على مستوى القطر الواحد وإنما على مستوى الاقتصاد العالمي أيضاً، ولعل ذلك يفسر لنا لماذا تعارض الكتلة الرأسمالية بشدة الإصلاحات التي تطالب بها الدول النامية في الإقتصاد العالمي.

عدم ملائمة منهجي التنمية الرأسمالي والماركسي لتنمية البلاد النامية: بالإضافة إلة ما سبق أن تناولناه م أنه ليس من مصلحة العالم أن يسود أي من منهجي التنمية الرأسمالي والماركسي نظراً للعيوب الذاتية فيهما، فإن إختلاف ظروف الدول النامية حالياً عن الظروف التي نمت فيها الدول التي تتغنى المنهجين الرأسمالي والماركسي يثير كثيراً من الشكوك حول مقدرة هذين المنهجين على تحقيق نجاح تنموي في الدول النامية.

ونشير فيما يلي إلى بعض المتغيرات الظرفية التي جددت في الإقتصاد العالمي وتحول دون نجاح محاولات التنمية على المنهج الرأسمالي أو الماركسي في البلدان النامية: على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه البلدان النامية حالياً متغيرات لم تواجهها الدول المتقدمة عندما مرت في مرحلة النمو في وقت سابق، من هذه المتغيرات:

1- التداخل المعقد بين اقتصاديات دول العالم وفي الوقت الذي يجعل فيه هذا التداخل من المتعذر على الدول النامية حماية اقتصادياتها من التأثيرات السلبية للاقتصاد الدولي، فإن الدول المتقدمة استطاعت ان تستغل هذا التداخل لتنمية مصالحها الاقتصادية على حساب مصالح الدول النامية يساعد ها في ذلك احتكارها للتكنولوجيا، وقدرتها على الإقراض.

2- تنافس كل من المنهجين على كسب تبعية الدول النامية إليه، وهو تنافس غير شريف، يستغل كل الإمكانيات والسبل المتاحة للدول المتقدمة، بما فيها التخريب الاقتصادي والضغط الاقتصادي، لضمان تبعية الدول النامية.

ويأتي حرص الدول المتقدمة على ضمان تبعية الدول النامية لها في منهجها التنموي، لأن التبعية المنهجية تقضي تلقائياً التبعية الاقتصادية والتي تحقق للدول المتقدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية.

3- بينما كانت الدول المتقدمة تتحصل على إحتياجاتها التنموية ( المواد الخام) –

عندما كانت في مرحلة النمو- من الدول الأخرى بأسعار رخيصة، فإن الدول النامية حالياً لا تتحصل على إحتياجاتها التنموية ( التكنولوجيا ورأس المال) إلا بتكاليف مالية باهظة، بل وأيضاً بالخضوع لإلتزامات وشروط سياسية ليست في مصلحتها . اما على المستوى القطري فان عدم صلاحية المنهجين الرأسمالي والماركسي لإنماء الدول النامية يتضح من: أن أيما منهج تنموي لكي يحقق نجاحاً فعلياً في مجتمع ما لابد وأن يكون هذا المنهج متسقاً – أو على الأقل – غير متناقض مع قيم هذا المجتمع، إذ أن التناقض بين المنهج التنموي وقيم المجتمع سيقود حتماً إلى ممانعة اجتماعية لهذا المنهج، والممانعة الإجتماعية مثلها مثل الممانعة الطبيعية يمكن أن تحول دون التنمية وإذا ما جئنا للنظر إلى طبيعة المجتمعات في الدول النامية سنجد أنها في أكثرها تتعارض بدرجات متفاوتة مع كل من منهجي التنمية الرأسمالي والماركسي، ومن المؤكد أن المجتمعات الإسلامية هي أكثر المجتمعات النامية تعارضاً ورفضاً لمنهجي التنمية الرأسمالي والماركسي، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الشمولية للدين الإسلامي.

منهج التنمية الإسلامي: جاء الإسلام بمنهج للتنمية يتميز بالشمولية والتوازن، فالتنمية في الإسلام ينبغي أن تكون شاملة لجمع جوانب الحياة المادية والروحية على السواء،

لا يكفي مجرد الشمولية بلا لابد أن تكون هذه الشمولية بقدر محسوب يحقق التوازن ويحول دون طغيان جانب على جانب آخر، والشمولية والتوازن ميزتان يستمدهما المنظور الإسلامي من مصدره الإلهي، ولذلك فهما لا تغيبان أبداً عن أي جانب من جوانب المنظور الإسلامي، وعلى النقيض من ذلك لا تكادان تتحققان لأي مفهوم بشري لا يستهدى بمنهج الإلهي، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة العقل البشري ومحدوديته.

وفي إطار نظرتة الشمولية والمتوازنة للتنمية يضع الإسلام للتنمية أهدافنا تراعى طبيعة الإنسان وفطرتة السوية، وذلك بينما تركز مناهج التنمية الوضعية على إشباع حاجات الإنسان المادية فقط، فإن الإسلام يستهدف من عملية التنمية المزاجية الموزونة ما بين حاجات الإنسان المادية وحاجاته الروحية إنطلاقاً من إيمانه بأن السعادة – التي كل الماهج – لا يمكن أن تتحقق بإشباع الحاجات المادية فقط أو الحاجات الروحية فقط.

وإذا كان اشباع حاجات الإنسان المادية يمكن أن يكون من خلال تنميته لبيئته المادية فإن اشباعه لحاجاته الروحية لا يمكن أن يكون من خلال تنميته للروح، بل أن تنمية البيئة المادية نفسها لا تكون إلا من خلال العقل الإنساني الصادر عن ذات الإنسان ولذلك كان الإسلام يقرر حقيقة أساسية وهي أن فلاح الإنسان في التنمية الحضارية الشاملة التي تحقق له سعادته إنما يبدأ بالإنسان ومنه (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها)(1).

والتزكية تعني الإنماء أو التنمية، غير أن كلمة التزكية تفضل كلمة التنمية بمالها من أبعاد إيمانية، وظلال روحية، تزكي حركة التنمية، وتطهرها من دنس المادية، التي تطغى عليها في ظل مناهج التنمية الأخرى.

## التنمية الاقتصادية في بلادنا: المنهج، والمسار

منهج التنمية في بلادنا- إذا حاولنا أن نستخلص منهج التنمية الذي تتبعه الأجهزة المختصة في بلادنا من الأهداف والإستراتيجيات التي وضعتها هذه الأجهزة للخطط التنموية التي نفذتها حتى الآن فإنه يمكن القول: أن المنهج التنموي في بلادنا تميز بالمعالم الأساسية التالية:

### 1- تدعيم دور الدولة في التنمية:

يقوم المنهج التنموي في بلادنا على تدعيم دور الدولة في حركة التنمية، وتعكس خططنا التنموية هذا الإتجاه من خلال:

أ- توجيه الدولة لمسار التنمية في البلاد: من خلال التخطيط المركزي الشامل لمسار التنمية...ويتولى هذه المهمة بصفة مباشرة منذ عام 74/73 الجهاز المركزي للتخطيط

ب- تعزيز دور القطاع العام في التنمية: وفي هذا الإطار نجد أنه كان قد تم تخصيص نسبة 54%، 74%، 66% من جملة الأنفاق الاستثماري في كل من البرنامج الإنمائي والخطتين الخمسيتين الأولى والثانية على التوالي للإستثمار في القطاع العام.<sup>1</sup>

ومع ذلك فإن المنهج التنموي في بلادنا لم يعاد أو حتى لم يهمل القطاع الخاص حيث أكدت خططنا على دعم القطاع الخاص أيضاً والعمل على التكامل بينه وبين القطاع العام\*<sup>2</sup>

وعلى مستوى التنفيذ مثلت نسبة الإستثمار في القطاع الخاص 57%، 53%، في كل من البرنامج الإنمائي والخطة الخمسية الأول على التوالي .

<sup>1</sup> بركات ص 199، 213، 234.

<sup>2</sup> انظر الاستراتيجية رقم 9، ورقم 2، من البرنامج، والخطة الخمسية الأولى على التوالي ، والهدف التاسع من الخطة الثانية.

## 2- التركيز على تنمية الجانب الاقتصادي:-

حيث نلاحظ أنه:

- من مجموع الأهداف السبعة للبرنامج الإنمائي لم يتطرق إلى جوانب التنمية الأخرى أي غير الاقتصادية غير هدف واحد هو الهدف الأخير، ولا شك أن جمع الجوانب الأخرى ووضعها كلها في فقرة واحدة في نهاية الأهداف إنما يؤكد ضالة اهتمام البرنامج الإنمائي بجوانب التنمية غير الاقتصادية .

- من مجموع الأهداف التسعة للخطة الخمسية الأولى يمكن القول أن هدفين فقط فقط: إقامة نظام متكامل للتربية والتعليم<sup>1</sup>، و رفع مستوى المواطن ومعيشتته<sup>2</sup>، تضمنا جوانب غير اقتصادية.

- من مجموع الأهداف العشرة للخطة الخمسية الثانية تضمنت ثلاثة أهداف- صراحة أو ضمناً- جوانب غير اقتصادية، والأهداف هي:-  
الوفاء بالإحتياجات الأساسية<sup>3</sup>، وتطوير القدرات والمهارات وتحسين أساليب ومحتوى التعليم<sup>4</sup>، واستكمال بناء الدولة العصرية<sup>5</sup>.

3- يحتل التعليم المرتبة الأولى ضمن الأهداف غير الاقتصادية للخطط التنموية والتي اشتملت أيضاً على الجانب الصحي، والثقافي، والاجتماعي، وقد تركزا اهتمام المنهج التنموي بالتعليم في: تطوير المهارات الفنية التي تحتاج إليها التنمية، ومحو الأمية الإبجدية.

4- الإتجاه إلى التكامل التنموي العربي والإسلامي<sup>6</sup>

5- قامت التنمية الاقتصادية على الإستراتيجيات التالية:

<sup>1</sup> الهدف الثاني

<sup>2</sup> الهدف الخامس

<sup>3</sup> الهدف الأول

<sup>4</sup> الهدف الثاني

<sup>5</sup>الهدف الثامن

<sup>6</sup> انظر الهدف التاسع من الخطتين الأولى والثانية.

أ- تعظيم الناتج المحلي وخاصة القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاع الزراعي، فالصناعي من خلال تطوير الوسائل الفنية اللازمة، واستخدام الحوافز الاقتصادية.

ب- الإعتماد على الذات

ت- التوزيع الإقليمي للتنمية والتكامل القطاعي.

ث- ترشيد الإستهلاك وتشجيع الادخار الاستثماري

ج- تشجيع التصدير

ح- المشاركة الشعبية

خ- المحافظة على البيئة وعدم هدر الموارد.

المسار:-

يمكننا تقسيم مسار التنمية الاقتصادية في بلادنا منذ قيام الثورة وحتى نهاية عام 1986م إلى مرحلتين متميزتين هما:-

أ- مرحلة الصراع ( 62-72):

في صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م كان جنين التنمية قد اكتمل نموه في أحشاء الحركة الوطنية اليمينية، وكان لابد من أن تشهد الحركة الوطنية في ذلك الصباح مخاضاً ثورياً يدفع بجنين التنمية إلى الوجود، وكان ما لم يكن منه بد، فوقع المخاض الثوري وأطل جنين التنمية بوجهه المشرق معلناً ميلاد مرحلة التنمية المعاصرة.

وكان الأولى بشبح التخلف الأممي أن يفسح المجال لهذا الجنين القادم وبنزوي هو إلى ركن قصي يلفض فيه أنفاسه الأخيرة، بيد أنه رفض أن يتوارى مقهوراً مدحوراً وكشر عن أنيابه النخرة في شراهة شديدة إلى نهش ذلك الجنين قبل أن يشد عوده.

ولم تغفل الثورة وهي تجند كل إمكاناتها وجهودها للدفاع عن جنينها المحاصر من قبل قوى التخلف أن حاجة جنينها إلى الغذاء ليست بأقل من حاجته إلى الدفاع، ولذلك

بدأت الثورة- رغم ظروفها الصعبة والعسرة التي كانت تواجهها – تغذى جنينها من خلال العمليات التنموية البسيطة – ولكنها أساسية – التي تيسرت لها... حيث استطاعت في مجال التنمية البشرية أن تفتح بعض المدارس، وأن تضع نواة للجيش في مجال التنمية العسكرية، ولعل أهم ما تمكنت منه في مجال التنمية الاقتصادية في تلك الفترة هو إصدار العملة الوطنية<sup>1</sup> لتحل محل العملة الأجنبية، وإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير في 1962م<sup>2</sup> كأول بنك وطني يحل محل البنك الوحيد الذي كان أجنبياً.

وبذلك كانت الثورة قد أنهت مبكراً التبعية المصرفية والتبعية النقدية، ومهدت للحركة التنموية، فظهرت بعض الصناعات كصناعة النسيج، كما بدأ تعبيد وسفلاته بعض الطرق، وهكذا ظل جنين التنمية منذ ولادته محاصراً من قبل شبخ التخلف الأمامي الذي حال دونه ودون النمو الطبيعي لسنين سبع انتهت باستسلام الشبخ لمصيره المحتوم في عام 1969، وبزوال الشبخ تهيأت للتنمية ظروف النمو الطبيعية أو على الأقل غير القاسية .

وفي بضع سنين كانت التنمية قد استعادت أنفاسها واستجمعت قواها لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة التخطيط التنموي، وكان أهم عمل تنموي شهدته البلاد في الفترة ما بين نهاية الحصار وبداية مرحلة التخطيط هو الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب، وإفتتاح الدراسة في جامعة صنعاء في 71/70، وإنشاء البنك المركزي في عام 72. ولعل مما يؤكد محدودية دور الدولة في التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة أن الدولة لم تكن عاجزة فقط عن إصدار خطة تنموية بل كانت عاجزة حتى عن إصدار ميزانية عامة للحكومة، وكانت الدولة تدار طيلة هذه السنوات العشر من غير ميزانية عامة للحكومة.

<sup>1</sup> النفود د. مقطرى ص 52  
<sup>2</sup> التطور الاقتصادي والاجتماعي في ج، ع، ي ص 118

ب-مرحلة التخطيط ( 73-86):

منذ عام 1973م بدأت الدولة تضع خططاً تنموية من خلال الأجهزة الحكومية الرسمية حيث تم في هذا العام وضع أول برنامج تنموي لبلادنا وكان برنامجاً ثلاثياً امتد للفترة ما بين 74/73 وحتى 76/75، وبعقبته الخطة الخمسية الأولى للفترة 76/75-81/80 ثم الخطة الخمسية الثانية للفترة 82-86.

وسنحاول فيما يلي تتبع مسار التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة التي اشتملت على ثلاث خطط تنموية وذلك من خلال بعض المؤشرات الرقمية الاقتصادية.. ولا بد ونحن نحاول أن نعبر عن هذه المؤشرات تعبيراً رقمياً أن نشير بدءاً إلى أن الاحصاءات قد لا تتوفر أحياناً وإذا ما توفرت فإنها قد تكون غير دقيقة، غير أنها تصلح للأخذ كمؤشرات.

وتيسيراً للمتابعة فإننا سنحدد أولاً الوضع الذي كانت عليه هذه المؤشرات الاقتصادية عندما بدأت هذه المرحلة، أي في نهاية سنة 1973/72 باعتبارها سنة الأساس لهذه المرحلة ( أي مرحلة التخطيط)، ثم نحدد تبعاً وضعها في نهاية كل خطة.

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والإستهلاك الكلي ودخل الفرد

86	81/80	76/75	73/72	
( <sup>2</sup> ) 37472	12630	4935	2264	الناتج المحلي الإجمالي( <sup>1</sup> ) بالأسعار الجارية ( مليون ريال )
(2 <sup>*</sup> ) 41370	15351	5583	2505	الإستهلاك الكلي ( حكومي + خاص ) أسعار جارية ( مليون ريال ) (1 <sup>*</sup> )
؟	125.5	115.4	%112.9	نسبة الإستهلاك الكلي للناتج المحلي ( <sup>3</sup> )
؟	164.9	133.7	%127.7	نسبة الأنفاق الكلي ( استهلاك واستثمار ) للناتج المحلي ( <sup>4</sup> )
؟	1990	908	442	دخل الفرد أسعار جارية ( ريال ) ( <sup>5</sup> )

<sup>1</sup> كتاب الإحصاء السنوي لعام 82، ص 340  
<sup>2</sup> مسودة الخطة الخمسية الثالثة ، الجهاز المركزي للتخطيط

<sup>3</sup> بركات ص 288

<sup>4</sup> بركات ص 288

<sup>5</sup> كتاب الإحصاء السنوي لعام 82 ص 350

جدول رقم (2) تطور التركيب الهيكلي للناتج المحلي ( % )

86	85	81/80	76/75	73/72	
؟	33.8	28.2	40.8	45.8	الزراعة
؟	8.0	7.0	5.8	5.9	الصناعة
؟	14.1	16.8	19.2	15.7	التجارة
؟	15.3	13.9	10.3	11.1	الخدمات الحكومية
؟	10.7	13.5	8	5	الرسوم الجمركية

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 82، ص 302 ما عدا عام 85 فمصدره كتاب

الإحصاء السنوي لعام 85، ص 390

جدول رقم (3) النفقات الإستثمارية

86	81/80	76/75	73/72	
؟	(80) 5005	900	333	تطور حجم النفقات الاستثمارية ( مليون ريال) ( <sup>1</sup> )
الخطة الثانية 52.9 تقديري ( <sup>3</sup> )	الخطة الأولى ؟	البرنامج الإنمائي 78.1% ( <sup>2</sup> )		نسبة التمويل الخارجي إلى مجمل الانفاق الاستثماري

<sup>1</sup> بركات ص 802  
<sup>2</sup> بركات ص 697  
<sup>3</sup> بركات ص 700

جدول رقم (4) أ- التجارة الخارجية ( بالمليون ريال )

86	85	80	76/75	73/72	
؟	96713	216590	50063	20269	قيمة الصادرات
؟	9573251	7340358	1706894	410666	قيمة الواردات

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 82، ص 163 ما عدا عام 85 فمن كتاب

الإحصاء السنوي لعام 85، ص 187

ب- تطور التركيب السلعي للصادرات ( بآلاف الريالات )

86	81	76/75	73/72		
؟	5468	41582	23693	القيمة ( ألف ريال )	الصادرات الزراعية
؟	12.6	83.1	93.8	النسبة %	الصادرات الصناعية
؟	29016	4327	1270	القيمة ( ألف ريال )	
؟	66.9	8.1	5	النسبة %	

المصدر : المقطري: النقود ص 241

ج- تطور التركيب السلعي للواردات ( % )

86	79/78	76/75	73/72	
	43.6	63	64.6	سلع إستهلاكية
	31.8	26.9	29	سلع وسيطة
	24.6	10.1	6.4	سلع إستثمارية

المصدر: بركات ص 93

من الجداول السابقة يتضح أن:-

1- الناتج المحلي حقق نمواً مستمراً طوال الفترة 73/74-86 وكان متوسط معدل النمو السنوي خلال السنوات 70/71-83 يساوي 20.6%<sup>1</sup>.

2- الانفاق الإستهلاكي الكلي كان أيضاً ينمو باستمرار خلال نفس الفترة، وكان متوسط معدل النمو السنوي للانفاق الإستهلاكي الكلي للفترة 70/71-83 أكبر من متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي ويساوي 22%<sup>(1)</sup>، وخلال الفترة كلها ظلت قيمة الانفاق الإستهلاكي الكلي لأي سنة أكبر من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، أي أننا كنا دوماً نستهلك أكثر مما ننتج محلياً.

3- طالما أننا كنا نستهلك أكثر من إنتاجنا المحلي فإن ذلك يعني أننا كنا نستهلك من إنتاج غيرنا، حيث ظللنا طيلة هذه الفترة نستورد من الخارج احتياجاتنا الاستهلاكية بكميات كبيرة ومتزايدة، وكان متوسط معدل النمو السنوي لوارداتنا يساوي 34.4%<sup>2</sup>، وكانت الواردات تشكل نسبة كبيرة بلغت عام 77/98م 75.4%<sup>3</sup>، من إنتاجنا المحلي.

4- تطورت نفقاتنا الاستثمارية بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 31.8%<sup>4</sup>، وحيث أن استهلاكنا كان يأتي على كل دخلنا المحلي فإن نفقاتنا الاستثمارية كان يتم تمويلها الأجنبي نسبة 78.1% و 52.9% من مجمل التمويل الاستثماري للبرنامج الإنمائي الثلاثي ثم الخطة الخمسية الثانية على التوالي.

ومع ذلك أن النسب الباقية من التمويل تورد عادة ضمن نسب التمويل الداخلي أو المحلي للإستثمار فإنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الجزء الأعظم من التمويل الداخلي مصدره هو تحويلات المغتربين من الخارج، حيث نجد على سبيل المثال أن تحويلات المغتربين وعوامل الدخل من الخارج مثلت 153% من إجمالي الإدخار

<sup>1</sup> بركات ص 333

<sup>2</sup> نفسه ص 558

<sup>3</sup> بركات ص 560

<sup>4</sup> نفسه ص 333

القومي للخطة الخمسية الأول و 185% من إجمالي الإيداع القومي للخطة الخمسية الثانية<sup>1</sup>، أي أنه حتى ما نطلق عليه مجازاً بالتمويل الداخلي هو أساساً من الخارج، مما يعني أن التمويل الاستثماري كان يتم بصفة كلية تقريباً من مصادر خارجية.

5- لم تكن حظوظ مختلف النشاطات الاقتصادية من الجهود التنموية التي بذلت خلال هذه الفترة متساوية، وذلك ما تعكسه اتجاهات توزيع الانفاق الاستثماري على هذه النشاطات حيث نجد أن القطاعات غير الإنتاجية كالنقل والمواصلات والخدمات والمساكن.. الخ كانت تحظى بنسب أعلى بكثير جداً من تلك النسب التي خصصت للقطاعات الإنتاجيين الزراعي والصناعي.

6- أن نمطي الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي أعلاه قد تمخضنا عن تغيرات في تركيب الهيكل الاقتصادي لبلادنا، وتتضح هذه التغيرات جلية في:

أ- تطور تركيب الناتج المحلي حيث نجد أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي اظهرت تناقصاً مستمراً من 45.8% عام 73/72 إلى 28.2% عام 81/80 ثم ارتفعت إلى 33% عام 85، كما أن نسبة الناتج الصناعي للناتج الإجمالي لم تزد إلا بقدر بسيط ( من 5.9% عام 73/72 إلى 8% عام 85)، بينما نجد أن نسبة ناتج الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي سجلت تزايداً مستمراً من 1.11% عام 73/72 حتى 20.4% عام 83، كما ارتفعت نسبة ناتج رسوم الجمارك من 5% عام 73/72 إلى 13.5% عام 81/80.

ب- تطور التركيب السعلي للصادرات والواردات: حيث نجد

• أن الصادرات الزراعية سجلت هبوطاً حاداً من حيث نسبتها إلى مجموع الصادرات، وكذلك من حيث قيمتها المطلقة أيضاً، وقد تناقصت نسبة الصادرات الزراعية إلى مجموع الصادرات من 93.8% عام 73/72

<sup>1</sup> المصدر السابق ص 643

إلى 12.6% عام 1981م وفي المقابل سجلت الصادرات الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً من حيث القيمة؛ وارتفاعاً حاداً من حيث النسبة ( من 5% عام 73/72 إلى 66.9 عام 81) غير أن القيمة الكلية للصادرات لم تحقق نمواً كبيراً بل كانت تسجل نمواً سلبياً في كثير من السنوات، ولم تتعد القيمة الكلية لصادراتنا عام 84 ( 47.500.000 ريال) نسبة 188 % من قيمة صادراتنا عام 73/72 ( 25.269.000 ريال) الأمر الذي يوضح أن ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية لم يكن بسبب ارتفاع قيمتها فقط وإنما – بصفة أساسية- بسبب انخفاض قيمة الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى السلع المنتجة محلياً تضمنت صادراتنا نسبة عالية من السلع المستوردة التي كنا نعيد تصديرها مرة ثانية، وقد شكلت هذه النسبة عام 1981 79% من جملة التصدير<sup>1</sup>.

• سجلت الواردات ارتفاعاً حاداً حيث زادت قيمة الواردات من 410.666.000 ريال عام 73/72 إلى 9.573.251.000 ريال عام 85. ومع أن قيمة وارداتنا من السلع الاستهلاكية سجلت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة إلا أن قيمة وارداتنا من السلع الاستثمارية لنفس الفترة سجلت نمواً أعلى، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الواردات الاستهلاكية، من 64% عام 73/72 إلى 43.6% عام 79/78 بينما ارتفعت نسبة الواردات الاستثمارية من 6.4% عام 73/72 إلى 42.6% عام 79/78.

ويتفق ذلك مع ما شهدته هذه الفترة من نمو كبير في نفقاتنا الاستثمارية.

7- نظراً لضعف صادراتنا في الوقت الذي تضاعفت فيه وارداتنا بنسب هائلة فإن ميزان المدفوعات سجل عجزاً متواصلاً ومتنامياً نمواً متناسباً مع نمو وارداتنا.

<sup>1</sup> النشرة الإحصائية للبنك المركزي إبريل / يونيو 86م، ص 40

## مشكلات الاقتصاد في بلادنا:-

يعاني الاقتصاد في بلادنا من مشكلات عدة يمكن تقسيمها إلى مشكلات بشرية، ومشكلات طبيعية أو بيئية .

### أولاً: المشكلات البشرية

بما أن البشر هم العنصر الفعال المناط به تنظيم جهوده بالصورة التي تمكنه من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات الاقتصاد سواء البشرية أو الطبيعية، فإن المشكلات التي قد تعاني منها الموارد البشرية هي أهم المشكلات التي تواجه النظام الاقتصادي لبلد ما . ويمكن التمييز ما بين نوعين من المشكلات البشرية:

أ- مشكلات تتعلق باتجاهات المرء واهتماماته وعاداته وقيمه، ويمكن أن نطلق عليها جميعاً: مشكلات سلوكية.

ب- مشكلات تتعلق بالمقدرات الفنية للمرء ومدى ما يملكه من مؤهلات علمية، أو مهارات مكتسبة، تجعله مؤهلاً للقيام بعمل ما، ويمكن أن نطلق عليها مشكلات فنية، وهناك علاقة تفاعل أو تأثير متبادل ما بين هذين النوعين من المشكلات، غير أن أخطرها وأشدّها إيذاءً للاقتصاد ولغيره من جوانب الحياة أيضاً – هو النوع الأول أي المشكلات السلوكية، وبينما نجد أن علاج النوع الأول من المشكلات سيقود بالضرورة وبصورة تلقائية إلى التخلص من النوع الثاني من المشكلات، فإن علاج النوع الثاني من المشكلات لا يقود بالضرورة – وإن كان قد يساعد – إلى التخلص من النوع الأول من المشكلات، ويعاني المورد البشري في بلادنا من كلا هذين النوعين من المشكلات، ومع أن من المؤكد أن معاناته من المشكلات السلوكية أشد ضرراً على اقتصادنا من

معاناته من المشكلات الفنية إلا أننا لن نتناول هنا تفصيل القول عن المشكلات السلوكية<sup>1</sup>، وسنكتفي بالإشارة إلى أهم المشكلات الفنية التي تعاني منها مواردنا البشرية.

1- **الأمية:** تعتبر نسبة الأمية في بلادنا مرتفعة جداً حيث تبلغ في إحصاء عام 1975م 82.6%، والأمية تقلل من الإنتاجية، كما تقلل من فرصة الإستيعاب في النشاطات الاقتصادية التي يتطلب العمل فيها معرفة القراءة والكتابة، كما تحول دون استعمال صاحب العمل لوسائل الإنتاج الحديثة.

2- **ندرة الكوادر والكفاءات:** من نتائج انتشار الأمية أن معظم العمالة البشرية المحلية هي عمالو غير ماهرة، ولا تشكل العمالة التي تحمل مؤهلات علمية غير نسبة قليلة جداً من جملة العمالة المحلية، الأمر الذي جعل البلاد تعاني بشدة من نقص الكوادر والكفاءات، ووفقاً لتقديرات الخطة الخمسية الثانية<sup>2</sup>، فُدر النقص في العمالة المطلوبة لفترة الخطة والتي تحمل مؤهلات أعلى من الشهادة الابتدائية بحوالي 136 ألف، بينما قدر الفائض فيما دون ذلك من العمال بحوالي 140 ألف، ونتيجة للنقص في المؤهلات العلمية تضطر البلاد إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الأجنبية وخاصة في مجال التعليم والصحة، وذلك بالرغم من السلبيات الاقتصادية التي تصاحب الاعتماد الكبيرة على العمالة الأجنبية.

3- **البطالة:** نتيجة للضعف العام الذي يعاني منه اقتصادنا فإن النشاطات الاقتصادية في بلادنا تعجز عن توفير فرض عمل تكفي لاستيعاب كل العمالة المحلية، وسبق أن أشرنا إلى تقديرات الخطة الخمسية الثانية لفائض العمالة المحلية والذي من نشأته أن يغذي حجم البطالة في بلادنا،

<sup>1</sup> يمكن الوقوف على هذا الجانب من دراسة: المجتمع اليمني مكوناته، خصائصه، مشكلاته.

<sup>2</sup> كتاب الخطة الخمسية الثانية ص 107

ونظراً لضيق فرص العمل المتاحة في النشاطات الاقتصادية الأخرى فإن النشاط الزراعي يعاني ضغطاً من العمالة الزائدة والتي تشكل نوعاً من البطالة المقنعة في هذا المجال، وتأتي الهجرة إلى الخارج كوسيلة من وسائل محاولة المواطنين لعلاج مشكلة البطالة بطرق فردية.

4- **ارتفاع تكلفة العمالة البشرية:** تعتبر أجور العمالة البشرية المحلية في بلادنا مرتفعة كثيراً عن مثيلاتها في الدول النامية<sup>1</sup>، ويسبب هذا الارتفاع في الأجور ارتفاعاً في تكلفة النشاط الصناعي والذي بدوره يعوق تقدم النشاط الصناعي، ومن جانب آخر فإن الاعتماد على العمالة الأجنبية يزيد أيضاً من تكلفة الإنتاج، كما يتسبب في تسرب جزء من الناتج المحلي إلى الخارج في شكل عملة صعبة.

5- **التشتت السكاني:** يجعل تنمية الموارد البشرية ( خدمات التعليم والصحة... الخ) أكثر كلفة الأمر الذي يؤثر سلباً على جهوده وتنمية الموارد البشرية وحصيلتها، و - من ثم - على تنمية الموارد الطبيعية أيضاً .

6- **فقد مرتفع في المورد البشر:** نتيجة لارتفاع نسبة وفيات الاطفال، ولتدني متوسط توقعات الحياة، بسبب انخفاض مستوى المعيشة، وقصور الخدمات الصحية.

7- **التركيب العمري للمورد البشري في بلادنا:** والذي يعكس ارتفاع نسبة السكان خارج فئات أعمال العمل أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة في بلادنا إلى 158 ومن شأن هذه النسبة العالية أن تؤثر سلباً على مستوى المعيشة، والإدخار ومن ثم - النشاط الاستثماري الاقتصادي في بلادنا.

<sup>1</sup> السعيد ص 249

## ثانياً: المشاكل البيئية ( الموارد )

### 1- ضعف المصادر المائية :

تعتمد البلاد بصفة أساسية على مياه الأمطار لتوفير احتياجاتها منها للشرب والري، وتقدر نسبة الأراضي الزراعية المطرية أي التي تسقى بالأمطار مباشرة بحوالي 85% من جملة الأراضي الزراعية<sup>1</sup>، كما أن الجزء الأكبر من المساحة المتبقية تعتمد على مياه الفيضانات ( السيول) التي تتأثر مباشرة بالأمطار، ومع ذلك فالأمطار في بلادنا تتصف ( بقلتها بصورة عامة حيث لا يتجاوز كمية الأمطار السنوية في 90% من مساحة القطر عن 500 ملمتر)<sup>2</sup>، كما تتصف ( بتذبذبها الشديد من موسم لآخر، ومن عام لآخر إضافة إلى تغير مواعيد سقوطها)<sup>3</sup>

### 2- الطبيعة التضاريسية:

للطبيعة الجبلية التي تميز بها تضاريس بلادنا سلباتها على اقتصاد بلادنا فهي:

- أ- قللت من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة حيث لا تتعدى 3.5 مليون هكتار أي 18% من إجمالي مساحة بلادنا .
- ب- تعيق استعمال وسائل الإنتاج الحديثة.
- ت- تزيد من تكلفة البنى والخدمات الأساسية اللازمة لتنمية الاقتصاد.
- ث- ساهمت في تفتت الحيازات الزراعية.

### 3- قصور الموارد المالية:

أن المصدر الأساسي للتمويل المالي المحلي هو الادخار، ويعتمد الادخار على فائض الناتج المحلي، وفي غياب الادخار الكافي يتعذر تمويل المشاريع

<sup>1</sup> استراتيجية اليمن الزراعية د. عادل هندي ص 13 و د. حبيب، ص 30

<sup>2</sup> د. حبيب ص 29

<sup>3</sup> نفسه ص 34

الإنتاجية الزراعية منها والصناعية، وبذلك تقل مقدرة الاقتصاد على النمو وربما توقف نموه أو تدهور.

ويتميز اقتصادنا بضعف الناتج المحلي مما قلل مقدرته على الادخار والنمو، بينما ظلت احتياجات البلاد تنمو باستمرار نظراً للنمو المستمر في عدد السكان من جهة، والوعي المتزايد بالاحتياجات الأساسية من جهة أخرى.

#### 4- ضعف النشاط الاقتصادي:

يغلب على النشاط الانتاجي في بلادنا النشاط الزراعي حيث أنه يستوعب الغالبية العظمى من العمالة المحلية، كما أن معظم الناتج المحلي مصدره هو النشاط الزراعي، ويمكن القول أن النشاط الصناعي كان معدوماً حتى قيام الثورة واستقرارها، وبالرغم من الاهتمام الذي أولته الثورة للنشاط الصناعي إلا أنه ظل محدوداً جداً ولم يتعد إسهامه في الناتج المحلي عام 1982 نسبة 8.3%<sup>1</sup>.

ولكي ينمو الاقتصاد بسرعة لابد من أن يتطور النشاط الصناعي ويساهم بفعالية في الناتج المحلي، وفي سد احتياجات المواطنين من المواد غير الزراعية.

5- ضعف البنى الأساسية:- أن تقدم النشاط الاقتصادي يتطلب توفر بعض البنى والهيكل الأساسية التي لابد منها لدفع الحركة الاقتصادية، وتشكل الطرق والمواصلات والكهربا والمؤسسات التعليمية والصحية أهم البنى الأساسية التي يتعذر على النشاط الاقتصادي التقدم في غيابها أو قصورها، وقد استطاعت الثورة أن تحقق تقدماً كبيراً في سبيل توفير هذه البنى الأساسية من خلال تركيز الجهود التنموية عليها، بيد أن ما تحقق من نجاح في هذا المجال لا يعد كافياً لتأمين احتياجات البلاد القائمة،

<sup>1</sup> السعيد، ص 259

فمازالت هنالك صعوبات في حركة النقل، ومازالت مؤسساتنا الخدمية التعليمية والصحية دون احتياجاتنا، كما أن تكلفة ما يتوفر من بعض الخدمات كالكهرباء تعتبر عالية وغير مشجعة على التنمية الاقتصادية.

6- **ضعف استغلال الثروات المعدنية:** مازالت البلاد في حاجة إلى مزيد من المسوح الجيولوجي لتحديد ثروات البلاد المعدنية بصورة أكثر دقة، ومع ذلك فإن المعلومات الأولية المتوفرة حتى الآن تشير إلى وجود معادن كثيرة وبكميات تجارية في بلادنا، ويرجح اكتشاف البترول والبدء في استغلاله مؤخراً مصداقية هذه المعلومات الأولية، وتأتي أهمية الثروات المعدنية فيما يمكن أن توفرها من مواد أولية ووقود تقلل من تكلفة الصناعة وتعطيها دفعاً قوياً إلى الأمام.

### تقييم حركة التنمية في بلادنا:

لاشك أن المرء ليشعر بارتياح كبير إزاء الإنجازات العظيمة التي حققتها حركة التنمية في بلادنا والتي استعرضنا أهم مؤشراتنا في فصل سابق، بيد أن هذه الإنجازات العظيمة التي تحققت لحركة التنمية في بلادنا لا ينبغي أن تحول بيننا وبين محاولة تلمس أوجه القصور التي صاحبت أو تصاحب حركة التنمية في بلادنا، وذلك بغية تحديدها وعلاجها.

ولعل مما يدعو أكثر إلى إعادة تقييم حركتنا التنموية أن الدول النامية التي سبقتنا في هذا المجال واستطاعت أن تحقق إنجازات لا تقل عما حققناها نحن لم تتمكن بعد – رغم تواصل الجهود الخاصة والجهود الدولية المساعدة – من الانفلات من أسر التخلف المتمثل بصفة أساسية في عجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وأوجه القصور التي تعاني منها حركتنا التنموية كثيرة، غير أن أهمها على الإطلاق هي التي تتعلق بالمنهج التنموي وبالخطط التي توجه جهودنا التنموية، إذ من المعلوم بداهة أن

أيما حركة لا تقوم على أساس منهج قويم وتخطيط سليم لا يمكنها – مهما بدت ناجحة في أول أمرها – أن تضمن أو تؤمن من الوصول على الأهداف النهائية المرجوة منها ولذلك سنكتفي هنا باستعراض أهم أوجه القصور التي صاحبت حركتنا التنموية.

### 1- الإخلال بالتوازن التنموي: والإخلال بالتوازن في خططنا

التنموية يتمثل بصفة أساسية في تركيز خططنا على التنمية الاقتصادية تركيزاً أخل بقدر اهتمامها بجوانب التنمية الأخرى، والتي يمكن إدراجها كلها تحت مصطلح التنمية البشرية بمعناها الواسع، وقد يجادل المرء بأن هذا التركيز على التنمية الاقتصادية له ما يبرره نظراً لـ:

أ- التخلف أو الفقر الاقتصادي الشديد الذي تعاني منه بلادنا.

ب- أن التنمية الاقتصادية من شأنها أن تنعكس إيجاباً على جوانب التنمية الأخرى.

وعلى إقرارنا بصحة الحقيقتين المتضمنتين في النقطتين السابقتين ألا أننا لا نقر أنهما تبرران الإخلال بالتوازن التنموي بالتركيز على التنمية الاقتصادية على حساب غير هان ونعلل ذلك بسببين أساسيين:

أ- أن من شأن تنمية الجوانب غير الاقتصادية أن تعجل التنمية الاقتصادية، وتؤمن استمرارها، فالتنمية الثقافية والروحية مثلاً من شأنها أن تزيد من قدره الإنسان ورغبته في الإنتاج، الأمر الذي يدفع بالتنمية الاقتصادية قدماً.

ب- لاشك أن التنمية الاقتصادية لها انعكاسات إيجابية على جوانب الحياة الأخرى كالصحة والتعليم وغيرهما، بيد أنها إذا لم تصاحبها تنمية متوازنة لجوانب الحياة الأخرى غالباً ما تتسبب في صبغ التنمية أو الحياة كلها بصبغة أو نزعة مادية، تفرز من السلبيات ما تضغى على إيجابيات التنمية الاقتصادية، وتنغص على المجتمع استمتاعه بالوفرة الاقتصادية، وذلك على مستوى التناول النظري

للموضوع ،أما على مستوى الواقع فإن التجارب التنموية التي قامت على التركيز المخل على التنمية الاقتصادية كان مآلها كلها من غير استثناء الفشل، أجل فلقد نجحت الدول المتقدمة في أن تحقق قدراً كبيراً من الرفاهية الاقتصادية ولكنها فشلت في تحقيق أمنية الإنسان وغايته الأساسية من وراء الرفاهية الاقتصادية: السعادة.

وفشلت في تنمية الإنسان سلوكاً وأخلاقاً، الأمر الذي زاد من وحشية إنسان تلك الدول وهمجيته التي تجلت بوضوح في استعمار له أخيه المتخلف إقتصادياً، وتتجلى اليوم بوضوح أكثر في رفضه بعناد تعديل النظام الاقتصادي الدولي المجحف بحق إنسان الدول النامية، وهكذا كان مآل التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة اقتصادياً هو شقاء الإنسان، ليس فقط إنسان الدول المتقدمة اقتصادياً، وإنما أيضاً إنسان الدول النامية أو المتخلفة .

أما في الدول النامية أو المتخلفة اقتصادياً فإن تجاربها التنموية القائمة على التركيز المخل على التنمية الاقتصادية فشلت حتى في تحقيق تنمية اقتصادية فعلية تخرج هذه الدول من مصاف الدول المتخلفة اقتصادياً، ومع أن هذا المنهج التنموي قد فقد بذلك مبرره الأساسي – على الأقل في الدول النامية – إلا أن هذه الدول ما زالت تبحث عن أسباب أخرى لهذا الفشل المختل، وصحيح أن الإخلال بالتوازن التخطيطي التنموي في بلادنا لم يفرز بعد مثل تلك الإفرازات الكريهة التي تشهدها الدول المتقدمة، كما أن وضع تجربتنا التنموية أحسن حالاً بكثير من التجارب التنموية القائمة في بعض البلاد النامية ، غير أن كل ذلك لا يقدر في الحقيقة الأساسية التي مؤداها أن منهجنا التنموي لا يختلف في جوهره عن المنهج التنموي الذي اتبعته سابقاً الدول المتقدمة، وتتبعه حالياً الدول النامية، وهو منهج التركيز المخل على التنمية الاقتصادية فحسب وإذا ما أقررنا بذلك فلا

يستقيم عقلاً أن نتوقع لهذا المنهج في بلادنا مآلاً غير مآلاته في تلك الدول إذا لم نسارع ونقوم منهجنا التنموي.

ومن نافلة القول أن نذكر هنا أن من الخطأ أن يفهم الحديث السابق أو يفسر بأنه رفض للتنمية الاقتصادية، إذ أن الذي هو محل الرفض إنما هو الإخلال بالتوازن التنموي سواء كان هذا الإخلال تفريطاً أو إفراطاً، بالجانب الاقتصادي أو غيره، ومن المفيد أيضاً أن ننبه هنا إلى أن التركيز لا يعني بالضرورة الإخلال، فقد يكون التركيز أحياناً شرطاً للتوازن.

**2- قصور مفهوم التنمية البشرية:** أن الأشكال الذي تثيره خططنا التنموية فيما يتعلق بالتنمية البشرية لا يقتصر - فقط - على أنها لو تولها حقها من العناية والإهتمام، وإنما يتعدى ذلك إلى خطأ مفهومها لها أيضاً، وذلك ما نوضحه فيما يلي:

باستعراض أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية نجد أن هنالك شذرات متفرقات تشير إلى أن اهتمام هذه الخطط بالموارد البشري قد تطرق إلى التنمية الجسدية، والتنمية العقلية والروحية للمواطن، ومع أن هذا الإطار العام للإهتمام التنموي بالموارد البشري يبدو إطاراً شاملاً غير أن مضمونه قد افتقد الشمولي، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية العقلية والروحية.

لقد اهتمت خططنا بالتعليم كوسيلة لتنمية المورد البشري غير أن اهتمامها بالتعليم كوسيلة تنموية اقتصر على توجيه التعليم لتنمية الجوانب الفنية (المهارات والقدرات) للمواطن<sup>1</sup> وذلك من خلال:

أ- محو الأمية الأبجدية

ب- اعداد التخصصات العلمية التي تحتاج إليها البلاد

ت- التدريب

<sup>1</sup> انظر مفهوم الخطة الثانية للعوائق البشرية التي تواجه تنمية اقتصادنا كتاب الخطة الخمسية الثانية ص 36

لاشك أن تنمية الجانب الفني لمقدرات المواطن تشكل جانباً أساسياً من جوانب التنمية البشرية، غير أن الإكتفاء بها لن يساعد كثيراً في دفع حركة التنمية وتصعيد وتيرتها ما لم تصاحبها أو تتقدمها تنمية للجانب القيمي والسلوكي للمواطن وهذه هي ما لم تُعرها خططنا التنموية ما تستحقها من عنا وأولوية، ونعنى بالإنماء السلوكي: توعية المواطن بالقيم والسلوكيات اللاتنموية التي يعاني منها مجتمعنا، ودفع المواطن إلى المبادرة الذاتية لإستبدال قيم وسلوكيات تنموية بتلك القيم والسلوكيات اللاتنموية، وتعتبر المؤسسات التعليمية والإعلامية والأسرة من أهم المؤسسات التي يمكن أن تجدد لقيادة العمل التنموي القيمي والسلوكي.

أن الإنماء الفني للإنسان يساعده على أداء العمل التنموي بكفاءة يعجز عنها الإنسان الخام الذي لم تنم مهارته، أما الإنماء القيمي والسلوكي فهو أولاً يخلق في الإنسان الدافع القوي لإتيان العمل التنموي، وثانياً: يوزعه عن إتيان ما لا يتفق مع أو يؤدي الإتجاه أو المسار التنموي للبلد.

ومن هنا يبدو جلياً كيف أن الإنماء الفني أو المهني في حاجة ماسة إلى الإنماء القيمي والسلوكي، حيث:

- أن الإنماء الفني يمكن أن يذهب هدرًا في غياب الإنماء القيمي والسلوكي كما في حالة الفني أو المهني الذي يغلب عليه الكسل واللامبالاة، أو لا يجد في نفسه دافعاً للعمل التنموي.
- في غياب الإنماء القيمي والسلوكي يمكن أن يتسبب الإنماء الفني في تعويق وربما حتى تخريب المسار التنموي للبلاد.. كما نلاحظ ذلك في حالة الفني أو المهني الذي يغلب عليه الأنانية ولا يبالي في أن يضحى بالمسار التنموي العام من أجل مصلحته الخاصة، وعندما تريد جهة معينة تخريب المسار التنموي فإن أسوأ من يلجؤون إليهم ليس هو المواطن الخام وإنما هو ذلك المواطن الذي اجهدت الدولة نفسها في إنماء مقدراته

الفنية من غير أن تني فيه القيم التي تعصمه من إستغلال مقدراته الفنية في تخريب الاقتصاد الوطني.

وإذا كنا قد أشرنا سابقاً إلى أولوية التنمية البشرية على التنمية البيئية فإن هذه الأولوية مردها الأساسي هو أولوية التنمية القيمية والسلوكية على التنمية الفنية والمهنية، ذلك أن الذي يميز المورد البشري عن الموارد البيئية هو - أساساً - العنصر القيمي والسلوكي وليس المقدرة الفنية أو التقنية التي يمكن للآلات أن تحل فيها محل الإنسان.

ومن الواضح أن الحاجة إلى التنميو القيمية والسلوكية هي حاجة عامة أي لا تخص شعباً أو دولة دون غيرهما، غير أن للخصوصيات الثقافية التي تتميز بها الشعوب عن بعضها أثرها في أن تكون هذه الحاجة ملحة أو أكثر إلحاحاً، وبالنظر إلى التكوين الثقافي لمجتمعنا وربط ذلك بملايسات ومميزات تجربته التنموية الحالية يغدو من اليسير على المرء أن يكتشف كيف أن حاجتنا اليوم إلى التنمية القيمية والسلوكية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

ويمكن أن نجمل دواعي هذه الحاجة في نقطتين أساسيتين متلازمتين هما:

1- يعاني مجتمعنا من بعض القيم والسلوكيات اللاتنموية والتي تعيق كثيراً حركتنا التنموية.

2- تزخر المصادر القيمية لمجتمعنا وفي مقدمتها عقيدتنا الإسلامية وتراثنا الوطني بقيم ومعاني تنموية لو أمكن لنا تنشيطها لتفجرت في مجتمعنا طاقات روحية تنموية تدفع بحركة التنمية قدماً بعجلة تسارعية.

3- لا شورية التخطيط: من المسلمات الأساسية في مجال

العمل التنموي أن نجاح أي حركة تنموية مرهون بمدى تجاوب جموع الشعب مع خططها، لذلك عادة ما تتبنى الخطط التنموية تصعيد المشاركة الشعبية كأحد أهم استراتيجياتها لتحقيق أهدافها، وبالنظر إلى أهمية

المشاركة الشعبية ليس غريباً أن تنتهي معظم التحليلات العلمية لفشل التجارب التنموية في دول العالم الثالث إلى اعتبار عجز الخطط في هذه الدول عن كسب ثقة الجماهير وتجاوبها معها كأهم سبب حال دون نجاح الخطط.

وباستعراض الخطط التنموية في بلادنا نجد أن كلا من البرنامج الإنمائي الثلاثي والخطة الخمسية الأولى لم تشيران لا من قريب ولا بعيد إلى عنصر المشاركة الشعبية في نهاية إستراتيجياتها مشيرة بذلك بوضوح إلى قدر إهتمامها الضعيف بها، وبالإضافة إلى ضعف إهتمامها بالمشاركة الشعبية في التنمية فإن خططنا التنموية افترقت الرؤية السلبية التي تكفل تحقيق المشاركة الشعبية حيث حاولت إشراك الشعب في تنفيذ خطط جاهزة وضعتها جهات مركزية ونسيت أن مدى مشاركته في وضعها، وليس بمجرد تعريفه بالدور التنفيذي المطلوب منه.

وحيث أن المركزيو لا تعنى بالضرورة التسلطية، كما أن الشورية لا تعني بالضرورة المحلية أو الفردية فإن الدعوة إلى شورية التخطيط لا تعني التخلي عن مركزية التخطيط وشورويته بما يكفل مشاركة الشعب مشاركة فعلية في وضع أهداف الخطة واستراتيجياتها و – في نفس الوقت – يكفل شمولية الخطة وتكامل جوانبها على مختلف المستويات.

وبالرغم من الصعوبات والسلبيات التي قد تواجه إشراك الشعب مشاركة فعلية وواعية في وضع الخطط التنموية نظراً للظروف البيئية والاجتماعية ومستوى الوعي في بلادنا، ألا أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن ذلك هو قدرنا الذي ينبغي أن نواجهه بجدارة – طالما أنه يشكل المدخل التخطيطي السليم لضمان تجاوب الشعب مع خططنا التنموية وتذليل تلك الصعوبات والسلبيات أيضاً و – أخيراً – باعتباره البديل الوحيد للتخطيط اللاشوروي الذي أثبت فشله ليس فقط في كسب تجاوب الشعوب وإنما أيضاً في تحديد الأهداف والإستراتيجيات السلبية للخطط التنموية.

4- إهمال الحوافز غير المادية: بقدر ما تعتبر المشاركة الشعبية المرتكز الأساسي للحركة التنموية بقدر ما كان تحفيز الشعب للمشاركة وسيلة أساسية لتحقيق المشاركة الشعبية في التنمية والتحفيز إنما يكون باستثارة الحوافز والدوافع الكفيلة بترغيب المواطن في المشاركة التنموية وتحريكه نحو حركة ذاتية، ولا تقتصر أهمية الحوافز والدوافع في أنها تولد الحركة الذاتية لدى أفراد المجتمع نحو التنمية وإنما للدوافع والحوافز أثرها أيضاً في توجيه هذه الحركة الذاتية الوجهة التي من شأنها أما أن تدعم حركة التنمية إذا ما كانت الدوافع والحوافز سليمة، وإما أن تعرقل حركة التنمية إذا ما كانت الدوافع والحوافز غير سليمة، ويمكن القول أن خطنا التنموية قد اهتمت بعض الشيء بإيجاد حوافز تنموية وبغض النظر عن مدى سلامة أو كفاية تلك الحوافز الاقتصادية التي تبنتها خطنا<sup>1</sup> فإنه يعاب على خطنا اقتصارها على الحوافز المادية دون غيرها. صحيح أن الحوافز والدوافع المادية يمكن أن تدفع المجتمع للإنتاج ولكن من الخطأ الاقتصار عليها طالما أن المجتمع يملك طاقات روحية يمكن أن ترفد حركة التنمية وتعجل وتيرة الإنتاج. أن الاستقراء التاريخي لمسار مجتمعا اليمني يؤكد أنه لا شئ كالدوافع والحوافز الروحية أقدر على استنهاض شعبنا نحو غايات تنموية حضارية، وليس مرد ذلك هو فقط ما تزخر به عقيدتنا

<sup>1</sup> استراتيجيات الخطة الثانية

الإسلامية من معان تنموية كفيلة بتفجير طاقات الإنسان  
التنموية، وإنما أيضاً ما يتميز به مجتمعنا نفسه من طبيعة  
روحية تجعله أقرب للإستجابة للتحفيز الروحي منه  
للتحفيز المادي.

وفي المقابل فإن من شأن الاقتصار على الدوافع المادية في تحفيز مجتمعنا المسلم إلى  
الإنتاج أن يظهر حركة التنمية وكأنما هي عمل دنيوي مادي بحث، وقد يقبل المجتمع  
المسلم على الأعمال التي تتسم بالطابع الدنيوي أو المادي البحث بيد أن هذا الإقبال يكون  
في الغالب مصحوباً بشئ من التردد، وربما الشعور بالإثم الذي مبعثه خوف المسلم من  
أن تطغى النزعة المادية على أشواقه الروحية، وهو الأمر الذي يقود في النهاية إلى  
محدودية الإقبال و – من ثم – محدودية الحركة التنموية نفسها.

ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك في مجتمعنا اليمني مما تؤكد بعض الدراسات من وجود  
أموال كثيرة مكتنزة لدى البعض لعدم رغبتهم في إيداع هذه الأموال لدى البنوك الربوية  
والتركيز على الخوافز المادية وحدها يغذي في المواطنين النزعة الأنانية، فنجد المواطن  
يلهث وراء المال والثروة لا يبالي من أي طريق وبأي وسيلة يأتيه، وكثيراً ما تتضرر  
المصلحة العامة وتتعرقل حركة التنمية نفسها بسبب الوسائل غير السليمة التي يلجأ إليها  
البعض من تطغى عليهم الحوافز والدوافع المادية، وما شهدت بلادنا من محاولة البعض  
التلاعب بالعملة الوطنية في سبيل مكاسب ذاتية والتأثير السلبي لذلك على مسار التنمية  
في بلادنا يشير – ضمن أمثلة أخرى كثيرة – إلى الانعكاسات السلبية لسياسة التركيز  
على التحفيز المادي فقط.

## وختاماً:-

فإن التقييم قد يخرج سالباً في بعض موجبات في بعض، والمشكلات التي تعوق التنمية في بلادنا، أو تنشأ عن الممارسة، قد تقل جداً، ولكنها لن تنعدم، فتلك قضية من سنن الله المحكمة في أعمال البشر، ليحفزهم القصور المتجدد نحو مزيد سعي إلى قمة الكمال، في مجاهدة دائمة تصنع حياة سعيدة، وتقيم حضارة رشيدة، وتكسب العباد بعد أجراً، يجعل الحياة أرحب مكاناص وزماناً تبدأ في الدنيا ولا تنتهي إلا في الآخرة، وهم ما بين ذلك عبادة يستوي فيها الشعيرة والشريعة والمعاش.

وربما كان أكبر مأخذ على التخطيط في بلادنا أنه سار – تحت ضغط الحاجة التي لا تتريث- قبل أن يفرغ الشعب لصياغة نظرته الشاملة للإنسان والحياة بشعبها في موثق مكتوب يسير على هديه بعد ذلك كل دولاب، وتتأطر به كل سياسة.

لذلك كان مولد الميثاق الوطني متأخراً عن ميلاد التخطيط التنموي، وهو ما يفرض أن تهيمن من الآن فصاعداً " نظرة الميثاق التنموية" على تخطيط المستقبل، الذي إن سار وفق ذلك فعلاً فالى شاطئ السعادة يصل بالبلاد بإذن الله .

والميثاق الوطني – بحكم أصالة مصدره ومعاصرة روحه- غني بالعطاء الدفاق، وعسى دراسة تضطلع بجلاء " مفهوم التنمية في الميثاق الوطني " فتشد عضد هذه وتسد ثغوراً أشارت إليها... وتترسمها الأجهزة المعنية بالتخطيط بإذن الله.

















